القياس الصرفيّ في شرح شافية ابن الحاجب بين الرضي والخضر اليزديّ

((لا يأتي "فَعَلَ- يَفْعَلُ" إلا مع حروف الحلق "أنموذجاً"))

الباحثة

هبة كامل خفيف

Hibakamilkhfeif@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور

مهدي حارث الغانمي

جامعة القادسية ـ كلية التربية

ALghanimymahdi@gmail.com

Morphological measurement in the explanation of Shafia Ibn al-Hajib between al-Radi and al-Khidr al-Yazdi

((The "verb- do" does not come except with the throat letters "as a model"))

Researcher

Hiba Kamel Khfeif

Asst. Prof. Dr.

Mahdi Harith Al-Ghaimy

Al-Qadisiyah Universit - College of Education

الملخص: -

يُعنى البحث بدراسة القياس الصرفي في مسألة من المسائل الصرفية في شرح شافية ابن الحاجب؛ والتي تضمنت القياس الصرفي في مضارع الفعل المفتوح العين، في نحو: (أَبَى يأبَى)، بين شارحين أثنين من شراح الشافية؛ وهما رضي الدين الاستراباذي(ت٦٨٨هـ)، والخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ)، لمعرفة ما آلت إليه رؤيتهما القياسية من حيث الاتفاق والاختلاف بينهما وابن الحاجب؛ وذلك بمنهج أتبع ذكراً لنص ابن الحاجب في شافيته، ومن ثم الخوض في تفصيل المسألة، وعقد الموازنة بين الرضي واليزديّ.

الكلمات المفتاحية: (القياس الصرفي، القاعدة، الاستعمال الكلامي، الشاذ، الخارج عن مقتضى القياس)

Abstract: -

The research is concerned with the study of morphological measurement in one of the morphological issues in Shafia Ibn al-Hajib's explanation. Which included the morphological measurement in the present tense of the open-eyed verb, in the direction of: (He refused, he refused, between two commentators from the Shafia commentators, Radhi al-Din al-Istrabadi and al-Khidr al-Yazdi to know what their standard vision has come to in terms of agreement and disagreement between them and the son

of the eyebrow; And that is with a methodology that follows a mention of the text of Ibn al-Hajib in his shafia, and then delving into the details of the issue, and the balancing act between al-Radi and al-Yazdi.

Keywords: morphological measurement, rule, abnormal verbal usage, outside of according the measurement.

المقدمة:

جاء القياس في اللغة بمعنى التقدير بين شيئين، قال الخليل: ((القَيْسُ مَصْدرُ قِسْتُ، والقَيْس بمنزلة القَدْر، وعُودٌ قَيْسُ إِصْبَعٍ، أي قَدْرُ إِصْبَعٍ، وقِسْ هذا بِذاكَ قياسًا وقَيْسًا، والمِقْياسُ: المِقْدارُ))[١]. وفي التهذيب، قال الأزهري: ((والمقايَسة تجري مجرَى المقاساة، التي هي معالجة الأمر الشديد ومُكابَدتُه، وهو مقلوبٌ حينئذٍ))[٢].

وهو التقدير على مثال سابق كما جاء في اللسان: ((قيس: قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وقِياسًا واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره عَلَى مِثالِه.....والمقياس: المِقْدار. وقاسَ الشَّيْءَ يَقوسُه قَوْساً: لُغَةٌ في قاسَه يَقيسه. ويُقَالُ: قِسْته وقُسْته أَقُوسُه قَوْساً وقِياساً، ولَا يُقَالُ أَقَسْته، بالأَلف. والمِقْياس: مَا قِيسَ به. والقِيسُ القاسُ: القَدْر، يُقَالُ: قِيسُ رُمحٍ وقاسُه))[٣]، فالقياس في المعنى اللغوي التقدير على مثال، أو التقدير مطلقاً كما ذكر آنفاً.

أمَّا في الاصطلاح فقد قال فيه ابن الأنباري: ((وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل))[٤]، وهو عند ابن الحاجب مساواة فرع لأصل في علة حكمه [٥]، وقيل فيه: حمل مجهول على منقول، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما[٦]، فهو حمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته من تعبيرات كانت قد عرفت أو سمعت[٧].

وبعد الخوض في المعنيين اللغوي والاصطلاحي للقياس يلاحظ الصلة المشتركة بينهما من حيث أن كل من المعنى اللغوي والاصطلاحي يدور في أفق التقدير، إلا أنَّ المعنى اللغوي يقف عند هذا الحد (التقدير) بضرورة توفر ركنين هما: المقدر والمقدر عليه، دون أن يشير إلى وجود شروط محددة يتم فيها وبها هذا التقدير، إذ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم فيها إلحاق شيء بشيء، دون شروط تحكم هذا الإلحاق لتتم بها صورته، بينما المعنى الاصطلاحي أضاف إلى ذلك شيئاً جديداً تم به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية، وهو ضرورة وجود جامع يجمع بين الركنين: المقيس، والمقيس عليه، وبتحقق وجود هذا الجامع ينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس، أي حكم الأصل إلى ما يلحق به من فروع [٨].

وأمَّا القياس الصرفي فلم نجد ذكراً لمفهومه بهذا القيد في كتب الأوائل التي تم الرجوع إليها في البحث، ما عدا ما وجدناه عند الخضر اليزدي، وأوَّل ما يواجهنا عند الحديث عن القياس الصرفي مشكلة الخلط بين مصطلحي الصرف والتصريف، فمرة يقال الصرفي، ومرة التصريفي، دونما تمييز بينهما، منها نظرة واحدة وبمعنى واحد عند القدماء وإن كان لمصطلح التصريف الحظ الأوفر والغالب في طيات كتبهم، ونظرة مفارقة من حيث العموم والخصوص عند المتأخرين والمحدثين، ولو جئنا إلى مسائل التمرين والقياس فيها عند الرضي واليزديّ لوجدنا تباين اللفظ فيما بينهما، من حيث تقييد القياس بالصرف أو التصريف، ولم يكن هذا التباين إلا في القيد (التصريفي والصرفي)؛ فالرضي يصفه بالتصريفي في حين يصفه اليزدي بالقياس الصرفي، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّه يدل على أنَّ رؤية القدماء للصرف والتصريف واحدة، فكان منشأ التصريف عند إمام النحو سيبويه، ومن تابعه من القدماء، في حين نجد مصطلح الصرف أخذ طابعاً مهماً واسماً واضحاً عند استقلاله علماً، فجعلوا الصرف متمثلاً بالقاعدة المعيارية، وأمَّا التصريف فهو بمثابة التمرين والدربة بإجراء بعض التغييرات والتحولات الخاصة بالقلب والإدغام والإعلال، والحذف، وبيان ما آل إليه هذا الإجراء في تلك البنية الصرفية من حيث موافقتها لقياس قاعدتها المصنوعة أو مخالفتها.

وقد تمثل التصريف بمسائل التمرين قال الرضي: ((أقول: اعلم أنَّ هذه المسائل لأبواب التصريف كباب الإخبار لأبواب النحو... قوله " وعملت ما يقتضيه القياس" أي: عملت في هذه الزنة المركبة ما يقتضيه **القياس التصريفي** من القلب أو الحذف أو الإدغام إن كان في هذه الزنة أسبابُ هذه الأحكام، وعند الجرمي لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب لمعنًى كضرْبَبٍ ونحوه، وليس بوجه، لأنَّ بناء مثله ليس ليستعمل في الكلام لِمَعْنًى حتى يكون إثباتاً لوضع غير ثابت بل هو للامتحان والتدريب))[٩].

ويفهم من النص آنفاً أنَّ التصريف ضمن مسائل التدريب والتمرين في الصرف العربي فقولك: كيف تبني من كذا مثل كذا، أي كيف تأتي بكلمة مطابقة لما يُوازن كلمة من كلام العرب، بمعنى: أنَّك إذا جئت على زنتها، وعاملت ما يقتضيه القياس التصريفي في هذه الكلمة من زيادة، أو حذف، أو قلب، أو إدغام، أو غير ذلك من الألفاظ والكلمات

المصنوعة لأجل التدريب والتمرين وإن لم تكن مما ثبت عليها عند العرب.

في حين قيَّده اليزدي بالصرف فقال: ((واختلف في معنى هذا القول: الأكثرون على أنَّ معناه أنَّك إذا ركَّبتَ من حروف المسؤول عنه مثل المطلوب موازنُه، وعملت به ما يقتضيه **القياس الصرفي**، فكيف تنطق به؟ كما يقال: كيف تبني من سَرَى مثل أسلَمَ؟ فتقول: أسرى؛ لأنَّك تثبت الهمزة الزائدة مفتوحة، ثم فاء الفعل ساكنة، ثم عين الفعل مفتوحةً، ثم لام الفعل أيضاً مفتوحةً، لكن عرض عارض قياسي اقتضى قلب الياء ألفاً لم يعرض في الأصل؛ أعني أسلَمَ، فإن عكست الأصل والفرعَ، فقلتَ من سَلِمَ مثل أسرى قلت: أسلَمَ، كان الأصل مُعلاً دون الفرع))[١٠].

وما قال به اليزديّ أقرب لمفهوم القياس الصرفي الذي نجده عند التهاوني عندما فرق بين القياس اللغوي والقياس الصرفي، فقال: ((القياس... قانون مستنبط من تتبّع لغة العرب أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها، كقولنا كلّ واو متحرّك ما قبلها تقلب ألفا ويسمّى **قياسا صرفيا** كما في المطول في بحث الفصاحة، ولا يخفى أنّه من قبيل الاستقراء. فعلى هذا القانون المستنبط من تراكيب العرب إعراباً وبناء يسمّى قياسا نحويا، وربّما يسمّى ذلك قياسا لغويا أيضاً، حيث ذكر في معدن الغرائب أنَّ القياس اللغوي هو قياس أهل النحو العقلي هو قياس الحكمة والكلام والمنطق. ومنها القياس اللغوي وهو ما ثبت من الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة، فأبَى يأبَى مخالف للقياس الصرفي موافق للقياس اللغوي كذا في الأطول وذلك لأنّ **القياس الصرفي** أن لا يجيء من باب فتح يفتح إلّا ما كان عينه أو لامه حرف الحلق، والقياس اللغوي أن لا يجيء منه إلّا ما كان عينه أو لامه حرف الحلق سوى ألفاظ مخصوصة كأبَى يأبَى فهو مخالف للقياس الصرفي دون اللغوي، والمعتبر في الفصاحة الخلوّ عن مخالفة القياس اللغوي كما مرّ))[١١].

ومؤدى كلامه أنَّ القياس الصرفي صنعةٌ وِضعت من قبل الصرفيين وقُيدت بمحددات لا يمكن الخروج عنها، وإن خرج عنها صُنِّفت ضمن الشاذ أو القليل أو النادر الذي يحفظ ولا يُقاس عليه.

أولاً: نص ابن الحاجب في الشافية:

قال ابن الحاجب: ((**المضارع بزيادة حرف المُضَارِعَةِ عَلَى المَاضِي، فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا**

عَلَى فَعَل كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كانَ العَيْنُ أوِ اللاَّمُ حَرْفَ حَلْقٍ غَيْرَ ألف، وَشَذَّ أَبَى يَأْبَى))[١٢].

ثانياً: تفصيل المسألة:

اشترط الصرفيون قياسية كسر مضارع الفعل المفتوح العين وضمه على أن لا يأتي في كلامهم فتح مضارعه إلا إذا كان الفعل حلقي العين أو اللام، وحين جوبهوا بوجود الفتح في أفعال دون أن تكون حلقية العين واللام جعلوها خارجة عن القياس تحت حكم الشذوذ، ومنهم من رأى توجيهاً مختلفاً لها، قال سيبويه: ((بابُ ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحًا وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لاماً أو عيناً. وذلك قولك قَرَأَ يَقرَأُ، وبَذَأَ يَبذَأُ....وقالوا: أَبَى يأبى، فشبهوه بيقْرَأ. وفي يأبَى وجهٌ آخَرٌ: أن يكون فيه مثل حَسِبَ يَحْسِبُ، فُتِحَا كما كُسِرَا))[١٣].

وقد اعتل سيبويه ومن تبعه لمجيء الفتح مع حروف الحلق بالعلة الصوتية ومناسبة الحركة للحرف وذلك بقوله: ((وإنما فَتحوا هذه الحروفَ لأنَّها سَفُلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتَها من الحرف الذي في حيزها وهو الألفُ، وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حرَّكُوهنَّ إذ كُنَّ عيناتٍ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنَّهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيزٌ على حدةٍ، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفعٍ، وكُرِهَ أن يُتناول للذي قد سفل حركةٌ من هذا الحيز))[١٤].

ولم يبتعد ابن يعيش عن بيان تلك العلة الصوتية في قوله: ((وإنَّما فعلوا ذلك، لأنَّ هذه الحروف الستّة حلقيّة مستفلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطَّرَف الآخر من الفم، فلمّا كان بينهما هذا التباعدُ في المَخْرَج، ضارعوا بالفتحة حروف الحلق؛ لأنَّ الفتحة من الألف، والألفُ أقرب إلى حروف الحلق لِتَناسُبَ الأصوات، ويكونَ العملُ من وجه واحد))[١٥].

فمجيء الفتح مع حروف الحلق ما كان إلا لثقلها، فتحصل الخفة في اللفظ مع فتح العين، ولطلب التشاكل؛ كون الفتحة بعض الألف[١٦]، فجعلوا الفتح ملازماً لحرف الحلق مسموعاً في أفعالٍ محفوظة عند جميع اللغات ((وأمَّا الفتح لأجل حرف الحلق فمسموع في

كل لغة في أفعال محفوظة، كوَقَعَ يَقَعُ، ووَضَعَ يَضَعُ، ووَدَعَ يَدَعُ، وكَنَأى يَنأى، ونَهَى يَنهَى، وسَعَى يَسْعَى، ورَعَى يَرعَى، ولَحَا يَلحَى، ومَحَا يَمحَى))[١٧].

ومن ثم ذهبوا في الأفعال التي تأتي خلاف ذلك كـ (أَبَى يأبَى) عدة مذاهب، منهم من يرى أنَّها سُمعت من العرب ولم يأت غيرها؛ أي: أنَّه ضَعَّفها على نحو قول سيبويه: ((وقالوا: أَبَى يأبَى، فشبهوه بيَقرَأُ. وفي يأبَى وجهٌ آخَر: أن يكون فيه مثل حسِبَ يحسِبُ، فُتِحَا كما كُسِرا وقالوا: جَبَى يَجبَى، وقَلَى يَقلَى، فشبَّهوا هذا بقَرَأَ يَقرَأُ ونحوه، وأتبعوه الأول كما قالوا: وعِدُّهُ يريدون وعَدَتُهُ، أتبعُوا الأول، يُعنى في يأبَى، لأن الفاء همزة. وكما قالوا: مُضَّجَعٌ. ولا نعلم إلا هذا الحرف))[١٨].

ويفهم من نص سيبويه أنَّ هذا الفعل الذي أتى حرف الحلق فيه لاماً ثبت استعماله عند العرب، وذلك كأنَّهم شبهوا الذي أوَّله همزة بالذي آخره همزة فحملوا عليه كما في قَرَأَ يَقرَأُ، ولم يبتعد ابن جني عن هذه الرؤية القياسية إذ رأى أنَّ الأصل في فَعَل يَفعِل في (أَبَى يأبَى) ومجيئها بالفتح ما كان إلا خارجاً عن القياس وقد ضعَّفه على نحو قوله في باب تركب اللغات: ((اعلم أنَّ هذا موضع قد دعا أقواماً ضَعُفَ نظَرُهم، وخفَّت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامُهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأُخَرةٍ من أصحابها، وأُنسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه. ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِل يَفعُل؛ نحو نَعِم يَنعُم... وقالوا أيضاً فيما جاء من فَعَل يَفعَل وليس عينُه ولا لامُه حرفاً حلقياً نحو قَلَى يَقلَى وسَلا يَسلَى وجَبَى يَجبَى ورَكَن يركَنُ وقَنَط يَقنَطُ... وأما غَسَا يَغسَى، وجَبَى يَجبَى، فإنَّه كأَبَى يأبَى. وذلك أنهم شبَّهوا الألفَ في آخره بالهمزة في قَرَأَ يقرَأُ وهدَأَ يهدَأُ... وقد أنشد أبو زيد: يا إبلي ماذا مُه فتأبِيه. فجاء به على وجه القياس، كأَتَى يأتِي))[١٩].

ويفهم من نص ابن جني أنَّ مجيء (أَبَى يأبَى) بالفتح شاذاً مع توجيه آخر له وهو الحمل على ما كان آخره حرف حلقٍ، وهو بهذا لم يخرج عمَّا قاله سيبويه والمبرد وابن السراج ومن تبعهم.

وقد وجه ابن الحاجب من قال: (أبى يأبَى) أنَّه عوَّل على أنَّ الألف حرف حلقٍ، وأنَّها منقلبة عن ياء، فمجي الفتح ما كان إلا لمناسبة الألف المنقلبة وذلك بقوله: ((أنَّه جاء {على}

فَعَل يَفعَلُ من غيرِ حرفِ حلقٍ؛ كأنهم راعوا ما علموا أنَّ الياءَ تصيرُ إليه، وهي الألفُ، والألفُ حرفُ حلقٍ، ففتحوا لذلك))[٢٠].

ويفهم من قوله أنَّ مجيء الفتح في أَبَى يأبَى شذوذاً، والذي دفعهم لذلك؛ كون الألف منقلبة عن ياء، والألف حرف حلق وفي هذا نظرٌ من جوانب عدة:

أولَّها: إذ أنَّ حروف الحلق ستة كما ذكرها شيخ النحاة ومن تبعه وهي: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، في حين خالفهم الخليل وأبو علي والأزهري وعدد حروف الحلق عندهم خمسة لا تتعدى ((العين، والحاء، والهاء، والخاء، والغين)) مع اختلافهم في تقديم بعضها على بعض[٢١].

ثانيها: وجود الألف وعدَّها من حروف الحلق يسلتزم الدور؛ أي: كونها منقلبة عن ياء، والفتحة جاءت للمشاكلة والمجانسة، على نحو الآتي:

أبى يأبي ----- تنقلب الياء إلى ألف------يأبِى------ تفتح الباء مجانسةً للألف فتصبح---- يأبَى.

فهذا التوجيه ليس بسليم؛ لأنَّ الألف إن كانت من حروف الحلق، لزم حينها فتح المضارع (يَفْعَل) بلا حرف حلق حال كونه مضارع أبَى(فَعَلَ)، وهو فيما لا يوجد الألف فيه، وذلك ممتنع[٢٢].

مما سبق نخلص إلى تعدد التوجيهات في ((أبَى يأبَى)) ومنها:

الأول: أنَّ الفتح في (أبَى يأبَى) حمل على معنى (منع يمنع)؛ وهذا حملٌ على المعنى[٢٣].

الثاني: أنَّ الفتح في (أبَى يأبَى) حُمِل على ما آخره حرف حلقي (قرَأ يقرَأ)؛ أي حمل ما كان أوله حرف حلقي على ما كان آخره حرف حلقي، فالذي آخره ألف أسهل، لأن الألف تقارب الهمزة، ولذلك شبهت أبَى يأبَى بِقرَأ يقرَأ، وهذا ما قال به شيخ النحاة ومن تبعه[٢٤]؛ أي أنَّ الألف هنا عُدَّت من حروف الحلق تجوزًا وأجريت مجرى الهمزة، وإنما لم تذكر في عداد حروف الحلق؛ كونها لا تكون أصلًا، وإنما زائدة أو بدلًا أو لأنها ساكنة، فلا يعتمد اللسان بها على

موضع، وهذا ما صرَح به اليزدي في عدِّ وجودها من عدمها بقوله((فكأنه لا ألف))[٢٥].

الثالث: أنَّ الفتح في (أبَى يأبَى) حُمِل على كسر(حَسِبَ يَحْسِبُ)؛ لمؤاخاة الفتح الكسر في كثير من المواضع كما في أبواب المثنى والمذكر السالم والمؤنث السالم والممنوع من الصرف، وهذا ماقاله سيبويه أيضا[٢٦].

الرابع: أنَّ الفتح في (أبَى يأبَى) حُمِل على باب التداخل في اللغات؛ لورود السماع عن العرب (أبَى يأبَى) على باب ضَرَبَ يضرِب، ووده أيضا على باب علِمَ يعلَم، فحصل التداخل بين ماضي ضَرَب ومضارع عَلِم، أي أن المتكلم اختار الماضي من باب ضرَب، فكان الماضي أبَى، والمضارع من باب عَلِمَ، فكان المضارع (يأبَى)، وهذا ما أشار إليه ابن جني في باب تركب اللغات[٢٧].

ثالثا: موقف الرضي واليزدي من المسألة:

لقد عرض الرضي منهج السابقين في أنَّ فَعَل يفعَلُ لا يجيء إلا مع حروف الحلق؛ لأنَّ قياس مضارع الفعل المفتوح العين إمَّا الضم أو الكسر، ووصف ما ذهبوا إليه من الإلزام ما هو إلا لغلبة الظن التي هم عليها، وهذا ليس بشيء فقال: ((اعلم أن أهل التصريف قالوا: إن فعَلَ يَفعَل - بفتح العين فيهما - فرع على فَعَل يفعُل أو يفعِل - بضمها أو كسرها في المضارع -، وذلك لأنَّهم لما رأوا هذا الفتح لا يجئ إلا مع حرف الحلق، ووجدوا في حرف الحلق معنًى مقتضيًا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه، كما يجيء، غَلب على ظنهم أنها علة له، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضِيَ له غيرها، إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئًا مطلقًا غير معلل بشيء، كالكسر والضم، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقًا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر، وقوَّى هذا الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ، لأنه تمهَّد لهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين؛ فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فعَل المفتوح العين لأجل حرف الحلق، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة فقالوا: قياس مضارع فَعَل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر، وتعدَّى بعضُ النحاة- وهو أبو زيد- هذا، وقال: كلاهما قياس، وليس أحدُهما أولى به من الآخر، إلا أنَّه ربما يكثر

أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطرح الآخرُ ويُقبح استعماله، فأن عُرِف الاستعمال فذاك، وإلا استعملا معاً، وليس على المستعمل شيءٌ، وقال بعضهم: بل القياس الكسر، لأنَّه أكثر، وأيضاً هو أخفُّ من الضم، وبعد، فاعلم أنَّهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كَعَرَش يعْرِشُ، ونَفَرَ يَنْفُر، وشَتَمَ يَشْتُمُ))[٢٨].

ويفهم من نص الرضي أنَّ رؤية أهل التصريف القياسية في مضارع المفتوح((فَعَلَ)) العين إمَّا الضم أو الكسر، أمَّا الفتح فلا يؤتى به إلا مع حروف الحلق، وأنَّ اقتران الفتح مع حروف الحلق ما كان إلا ليناسب الثقل الذي فيها، وهذا يخالف القياس الصرفي في مضارع ((فَعَل)) المفتوح العين.

ويبدو أنَّ الرضي قد ضعَّف تلك الرؤية المرتبطة بوجود الفتح لوجود علة (الاستثقال))، فهو لم يكن لازماً أو ثابتاً، بل هو أمر استحسنه كما في قوله: ((وليس تغييرُ حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرْبَةِ لازِبٍ، بل هو أمر استحساني، فلذلك جاء بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهْنِئُ، وغيُر ذلك، وهي لا تُؤثِّر في فتح ما يلزمه وزن واحد مطرد، فلذلك لا تُفتح عين مضارع فَعُل يَفعُل - بضم العين - نحو وَضُؤَ يوَضُؤ، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول، نحو أَبْرَأَ يُبرِئ، واستَبرَأَ يستبرِئ، وأُبْرِئَ وَاسْتُبْرِئَ، وذلك لكراهتهم خَرمَ قاعدة مُمَهَّدة))[٢٩].

فقد سوغ هذا الأمر بوجود ألفاظ لامها حرف حلقي إلا أنَّها لم تغير إلى الفتح، وهذا دليل على أنَّ مجيء الفتح مع حروف الحلق ليس لازماً، إلا أنَّه قد نبَّه إلى أنَّ خرم القياس في مضارع الفعل المفتوح العين جائزٌ لعدم إلزامه بضم أو بكسرٍ، وهذا يؤدي إلى فتحه بخلاف مضارع الفعل المضموم العين الذي التزموا فيه الضم، وكذلك في الأفعال المزيدة لكونها تلتزم بقاعدة ثابتة فكرهوا خرم هذه القاعدة فيهما، وهذا مبين في قوله: ((وإنَّما جاز في مضارع فَعَل لأنه لم يلزم هذا المضارع ضمٌ أو كسرٌ، بل كان يجيء تارة مضموم العين، وتارة مكسورها، فلم يُستنكر أيضا أن يجيء شيء منه يخالفهما، وهو الفتح))[٣٠].

إلا أنَّه وصف ما ذهبوا إليه من أنَّ الحركة قبل الحرف، أو الحركة على الحرف بالوهم وذلك بقوله: ((إنما ناسب حرف الحلق - عيناً كان أو لاماً - أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأنَّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل، فمعنى فتح

الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها، وضمّها الإتيان ببعض الواو عقيبها، وكسْرها الإتيان ببعض الياء بعدها، ومن شدَّة تعقُّب أبعاض هذه الحروف الحرف المتحرك التبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف، وبعضهم تجاوز ذلك وقال: هي قبل الحرف، وكلاهما وهم، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده، ألا ترى أنك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك الغَزْوْ - بإسكان الزاي والواو - وبين قولك الْغَزُ - بحذف الواو وضم الزاي - وكذا قولك الرَّمْيْ - بإسكان الميم والياء - وَالرِّم - بحذف الياء وكسر الميم - وذلك لأنَّك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضاً بعض الحرف، كما قلنا))[٣١].

فلم يرتضِ بما قالوه من أنَّ الحركة قبل أو بعد الحرف، فالحركات عنده أبعاض الحروف، ولم يبتعد في رؤيته القياسية عنهم في شذوذ أَبَى يأبَى، إلا أنَّه رأى أنَّ ما ذهبوا إليه من أن شذوذ (أَبَى يأبَى) مرجعه لكون الألف من حروف الحلق ليس بشيء؛ وذلك بقوله: ((وشَذَّ أَبَى يأبَى" قال بعضهم: إنَّما ذلك لأنَّ الألف حلقية، وليس بشيء لما ذكرنا أنَّ الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها؟))[٣٢].

وقوله هذا تأكيدٌ على أنَّ الحركات بعد الحروف، وليس قبلها، فهو يرى أن مجيء الفتح في((أَبَى يأبَى)) ليس لعلة وجود الألف، بل للتناسب الذي يكون بين حرف الحلق والفتح، وهذا ليس لازمًا.

وقد تبعه اليزدي في تلك الرؤية؛ وذلك بقوله: ((وإنَّما جاء في أكثر ما عينُه أو لامُه حرف حلق الفتحُ لما بينها وبين الفتح من المناسبة))[٣٣]. أشار إلى أنَّ هذا هو الكثير، وليس حتماً؛ وذلك لورود السماع بالضم والكسر فيما كان حلقي العين أو اللام من فَعَل[٣٤].

والناظر لنص اليزدي يجد تقارباً فكرياً بينه وبين الرضي وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدل على أنَّ اليزدي مطلعٌ على كتاب الرضي كما أسلفنا سابقاً في الفصل الأول، بدليل قوله ((جاء في أكثر ما كان عينه أو لامه حرف حلق)) فهو يجعل الكثرة هنا ليست بمعيار ولا أمر مشروط، وهذا ما نبه إليه الرضي من أنَّ الأمر ليس بشرط ثابت بل هو أمر استحساني، إضافة للمناسبة بين الخفة في الفتحة والثقل في هذه الحروف[٣٥]، فضلاً عن تفنيده معيار

كثرة الاستعمال في المقيس عليه برؤية قياسيَّة، في حين كان شرط كثرة الاستعمال شرطاً من شروط القياس الذي قال به الصرفيون، ووضعوه معياراً حاكماً في القياس.

وفي شذوذ (أَبَى يأبَى) لم يرتضِ اليزديّ ما جاء به ابن الحاجب من أنَّ الألف حرف حلق، فقال: ((وهذا ظاهرٌ. وأمَّا توجيهُهُ في شرحِه بقوله: كأنَّهم لما علموا أن الياء تصيُر ألفا، والألفُ حرفُ حلق، ففتحوا لذلك. و وافقه الشارحون[٣٦]، ففيه نظرٌ، وهو يظهر مما ذكرناه أنفًا، وهو أن العلة المقتضية للقلب ربما لا تكون قائمةً أو قاومَها مانعٌ، وأيضًا صيرورة أختي الألف إياها غير مطردة، وهي التي منعت من الاعتداد بالألف، فيكف تكون هذه الصفة؛ أعني عدم الاطراد، لازمة لها مجوزة للاعتداد بالألف واعلم أنَّه لو لم يحترز بقوله" غيرَ ألف" كان أحسن؛ إذ هي لا تكون أصلية ولا مطردة، فكأنَّه لا ألف))[٣٧].

فاعترض على حلقية الألف عند ابن الحاجب، بينما الرضي اتفق مع ابن الحاجب في عدِّها من حروف الحلق في قوله: ((وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حيَّزها))[٣٨].

بيد أنَّ الرضي جوز الفتح في مضارع الفعل المفتوح العين، ولم يقل بشذوذه، كونه لم يلزم بقاعدة كما لزم مضارع الفعل المضموم العين أو المكسور، فتارة يضم، وتارة أخرى يُكسر، وهذا الأمر عند الرضي يجوز الفتح أيضاً بصرف النظر عمَّا كانت العين أو اللام من حروف الحلق أو عدمها.

والرضي برؤيته هذه لم يبتعد عن رؤية سيبويه إلا باختلاف التوجيه من حيث أنَّ سيبويه جعلها بالحمل على ما كانت آخره حرف حلق، وقصرها على الفعل المسموع عن العرب (أَبَى يأبَى) بالفتح، مع ورود أفعال أخرى إلا أنَّه احتج بهذا أو بمنزلة حَسِب يحسِب.

الخاتمة:ـ

انطلاقاً من الرؤية القياسيَّة لدى الشارحين، يمكن أن يقال في هذه المسألة، أنَّهما متفقان في الرؤية في أنَّ مضارع المفتوح العين ليس لازماً أن يكون على زنة(يَفعَل)، لأنَّ الأمر استحسانيٌ، ولم يقولا بالشذوذ الذي قال به ابن الحاجب، إلا أنَّهما اختلفا توجيهاً وتعليلاً،

من حيث أنَّ الرضي جوَّز الفتح في مضارع الفعل المفتوح العين مع حروف الحلق وعدمها، لعدم إلزامه ضمٌ أو كسرٌ، وهذا يفتح الباب إلى فتحه، في حين عللها اليزديّ بالكثرة التي عليها هذه الصيغة، وهم بهذا اختلفا عن ابن الحاجب الذي قال بالشذوذ.

ويكمن اختلاف تلك الرؤى بالآتي:

- الاعتراض الحاصل من كون أنَّ مجيء الفتح كان لازماً لحروف الحلق دون غيرها.
- الاعتراض القائم على أساس أنَّ الألف ليست من حروف الحلق عند اليزدي.
- اعتراض الرضي على أنَّ الفتحة سببها الألف وإن كان يرى أنَّ الألف من حروف الحلق.
- القول بالجواز بخلاف ابن الحاجب الذي قال بالشذوذ في مجيء(أَبى يأبَى) بالفتح.

هوامش البحث

(١) العين: ١٨٩/٥، مادة (قيس).
(٢) تهذيب اللغة: ٢٢٥/٩، مادة (قيس).
(٣) لسان العرب: ٣٧٠/١١، مادة (قيس).
(٤) الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري: ٩٣.
(٥) كتاب منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب: ١٢٢.
(٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د: مهدي المخزومي: ٢٠، و الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د: خديجة الحديثي: ٢٢١.
(٧) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.
(٨) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: ٧٨.
(٩) شرح الشافية (الرضي): ٣/ ٢٩٥.
(١٠) شرح الشافية(اليزدي): ٢/ ١٠٥٣-١٠٥٤.
(١١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٣٤٧-١٣٤٨.
(١٢) الشافية: ٢٣.
(١٣) الكتاب: ١٠١/٤- ١٠٥، وينظر: شرح الملوكي لابن يعيش: ٤١-٣٩، والممتع في التصريف: ١/ ١٧٨، ونزهة الطرف: ٥٧.

(١٤) الكتاب: ٤/ ١٠١، وينظر: الأصول: ٣/ ١٠٢-١٠٣.
(١٥) شرح المفصل: ١٥٣/٧، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٤٦، و شرح الملوكي لابن يعيش: ٤٠.
(١٦) ينظر: الأصول في النحو: ١٠٣/٣، والإيضاح: ١٤٤/٢، وشرح الشافية للنيسابوري: ٦١.
(١٧) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٤٦.
(١٨) الكتاب: ١٠٥/٤.
(١٩) الخصائص: ٣٧٤/١، ٣٧٥، ٣٨٢.
(٢٠) شرح المصنف(شرح ابن الحاجب على الشافية): ٣٤٣-٣٤٤.
(٢١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٤، والمقتضب: ٢/ ١١٠، والأصول: ٣/ ١٠٤، وسر الصناعة، ١/ ٤٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٩، وشرح الشافية (ركن الدين) ١/ ٢٦٩.
(٢٢) ينظر: هامش شرح الشافية (اليزدي): ١/ ٢٤٠.
(٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٤١.
(٢٤) ينظر: الكتاب: ١٠٥/٤، والأصول في النحو: ٣/ ١٠٣-١٠٤ ، والخصائص: ١/ ٣٨٣، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٤١
(٢٥) شرح الشافية (اليزدي): ١/ ٢٤٠
(٢٦) ينظر: الكتاب: ١٠٥/٤، والأصول في النحو: ٣/ ١٠٣-١٠٤، والخصائص: ١/ ٣٨٢-٣٨٣.
(٢٧) ينظر: الخصائص: ٣٨٣/١ ٣٨٢، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٤١.
(٢٨) شرح الشافية (الرضي): ١/ ١١٧- ١١٨.
(٢٩) المصدر نفسه: ١/ ١٢٠.
(٣٠) شرح الشافية (الرضي): ١٢٠/١.
(٣١) المصدر نفسه: ١/ ١١٨-١١٩.
(٣٢) شرح الشافية (الرضي): ١/ ١١٨-١١٩.
(٣٣) شرح الشافية (اليزدي): ١/ ٢٣٨.
(٣٤) المصدر نفسه: ١/ ٢٣٨-٢٣٩.
(٣٥) شرح الشافية (الرضي): ١/ ١١٩.
(٣٦) ينظر: شرح الشافية(ركن الدين): ٢١.
(٣٧) شرح الشافية (اليزدي): ١/ ٢٤٠.
(٣٨) شرح الشافية (الرضي): ١/ ١١٩.

قائمة المصادر والمراجع

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦ م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق: ١٩٥٧م، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧١م.
- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(٥٧٠هـ-٦٤٦هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(٢٨٢- ٣٧٠هـ) حققه وقدم له: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، دمشق، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م.
- الشافية في علم التصريف، بتأليف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدَّويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة- السعودية، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤ م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، بنغازي،١٩٩٦ م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، دراسة وتحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ ه- ١٩٩٦ م.
- شرح المفصل، للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابن يعيش النحوي المتوفي (ت: ٦٤٣هـ)، عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية،، مصر.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي(ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المقصود محمود عبد المقصود، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م.

- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، الخضر اليزدي (ت: ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان- للطباعة والنشر- الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- العين: لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت: ١٧٥هـ) ،تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي.
- كتاب منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المقري النحوي الأصولي الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب (٥٧١- ٦٤٦هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٢٦.
- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي،الطبعة الخامسة، القاهرة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: للعلامة محمد علي التهانوي.تقديم وإشراف ومراجعة: د.رفيق العجم ،تحقيق: د. علي دحروج ،نقل النص الفارسي إلى العربي: د. عبدالله الخالدي ، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت لبنات ،١٩٩٦م.
- لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور (٣٦٠-٧١١هـ) طبعة جديدة مصححة وملونة أعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي،دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢١٠- ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧- ٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، للشيخ الإمام الأوحد الأفاضل أبي الفضل أحمد بن محمد الميداني صاحب مجمع الأمثال، مطبعة الجوائب، الطبعة الأولى، قسطنطينية، ١٢٩٩.